

# عون يهدم اتفاق الطائف من الداخل بفرض قواعد جديدة

## الإفراج عن الحكومة مقابل دعم باسيل لخلافة عون في بعثا



حرب صلاحيات باردة

وأكد علوش على أنه حتى هذه اللحظة لا مؤشرات على أن هناك تسهيلات لولادة الحكومة إلا إذا "وعى" رئيس الجمهورية بان العهد يذوب من بين يديه فربما قد يذهب ويتفاهم مع الحريري على الحكومة المقبلة.

ورداً على سؤال حول لقاء الحريري - باسيل، أجاب علوش "لا جدوى لهذا الاجتماع لأن الرئيس عون يثوب بالمهمة، ولكن إذا كانت القضية لتعويض باسيل فليس سعد الحريري المسؤول عن الأمر". وأضاف "في الحقيقة وزير العهد يحاول أن يحصل على ولاية العهد بشكل مبكر لكن بالنهاية لا يمكن إجبار المسؤولين (على) أن يعترفوا بهذه المسألة ومن ضمنهم الرئيس الحريري".

ويقول سياسيون إن موقف عون الراض للإفراج عن الحكومة مرده عدة عوامل، فإلى جانب إصراره على أن يكون مشاركاً في نوعية وتركيبة الحكومة وحصول حزبه على وزارات معينة، يريد الرئيس مساومة الحريري على سلة متكاملة من بينها الحصول على دعم الأخير في وراثة باسيل لبعثا، وهذا أمر خطير.

وكشف نائب رئيس تيار المستقبل مصطفى علوش الجمعة أن رئيس الحكومة المكلف لا يزال مصرّاً على 18 وزيراً من المستقلين وأصحاب الاختصاص كتنشكيلة حكومية دون الثلث المعطل ودون سيطرة فريق واحد على الوزارات الأمنية.

تماماً، فهو يضع في مقدمة اهتماماته تعزيز المكاسب السياسية للتيار الوطني الحر ومن ثمة توسيع صلاحيات الطائفة المسيحية، وفي الأخير يأتي لبنان. ولطالما اعتبر عون أن اتفاق الطائف ظلم كثيرا الطائفة المسيحية، وأنه لا بد من تصحيح هذا "الخطأ التاريخي"، ومن هنا يظهر إصراره على فرض أعراف جديدة كتدخل رئاسة الجمهورية في ألق تفاصيل تشكيل الحكومة.

وكان عون رفض المصادقة على تشكيلة حكومية من 18 وزيراً اختصاصياً طرحها رئيس الوزراء المكلف سعد الحريري منذ أوائل ديسمبر الماضي، وترجع عون بان تحفظاته تعود إلى عدم استشارته في عملية التشكيل.

الدستوري مطلب إصلاحى ينطلق مما هو معتمد في أغلبية الدول الديمقراطية لاسيما فرنسا، وكان ورد في وثيقة الوفاق الوطني قبل تعديلها في الهيئة العامة آنذاك، علماً أن الصلاحية لا تزال وبحسب الدستور للمجلس النيابي.

ويرى مراقبون أن محاولات عون فرض قواعد جديدة من شأنها أن تعزز حالة الانقسام بين مكونات المشهد السياسي، في الوقت الذي يبدو فيه لبنان أحوج ما يكون إلى وحدة الصف لمواجهة التحديات المفروضة عليه.

ويعتبر المراقبون أن المشكلة الحقيقية تكمن في أن عون الذي سوق في بداية عهده أنه سيكون "بي (أب) الكل"، يقارب المسائل والأولويات من منظور مختلف

لا يتوانى رئيس الجمهورية اللبنانية عن محاولة ضرب اتفاق الطائف، جرى ذلك عدة مرات، وأخرها حديثه عن صلاحيات المجلس الدستوري، في الوقت الذي يتخذ فيه من التشكيلة الحكومية رهينة بذريعة عدم إشراكه في التآليف الحكومي، وهي بدعة اختلقها منذ وصوله إلى الرئاسة.

بيروت - يصير الرئيس اللبناني ميشال عون على موقفه لجهة رفضه الإفراج عن الحكومة الجديدة، ضارباً عرض الحائط بكل الأخطار المنجزة عن هذا التعطيل، لاسيما مع تقادم الأزمته المالية والاقتصادية في البلاد.

ولم يقف عون عند ذلك الحد، بل عمد إلى إثارة قضايا لم تكن مطروحة سابقاً، على الأقل في العلن، ومنها صلاحيات المجلس الدستوري، الذي قال الجمعة إنه لا يجب حصر مهامه في رقابة دستورية القوانين بل عليه أن يتولى مهمة تفسير الدستور.

ويقول سياسيون لبنانيون إن عون يتصرف من منطلق رئيس حزب وليس من منطلق كونه رئيساً للجمهورية، ويبدو شغله الشاغل تعزيز توقع التيار الوطني الحر، وتعبيد الطريق لصره وزير الخارجية السابق جبران باسيل لخلافته في بعثا.

مصدق علوش  
وزير العهد يحاول أن يحصل على ولاية العهد بشكل مبكر



مصدق علوش  
وزير العهد يحاول أن يحصل على ولاية العهد بشكل مبكر

ومعروف عن بري التروي في إبداء أي موقف، بيد أن تصريحات عون يبدو أنها مست أحد الخطوط الحمراء، من وجهة نظر رئيس البرلمان المخضرم.

من جهته اتهم النائب المستقل مروان حمادة الرئيس عون بارتكاب خرق جديد في محاولة منه لنزع سلطة تفسير الدستور من المجلس النيابي، محذراً من أن مثل هذه الشطحات قد تقود إلى اندلاع حرب أهلية.

وقال حمادة "هناك فارق كبير بين دستورية القوانين المولج بتفسيرها المجلس الدستوري، وبين تفسير الدستور ومواده الذي لو خرج من المجلس النيابي سيطيح بفصل السلطات وكل التوازنات المؤسساتية، ويعيدنا برعاية العهد الميمون إلى الحرب الأهلية".

وفيما بدأ محاولة لاحتواء الضجة التي أثارها عون قال القيادي في التيار الوطني الحر إبراهيم كنعان إن "موقف الرئيس المتعلق بصلاحيات تفسير الدستور ووجوب منحها للمجلس

من ذلك أن عون يسعى جاهدا لضرب القواعد الدستورية القانصة من أجل توسيع صلاحيات رئاسة الجمهورية (من حصص المسيحيين)، سواء من خلال محاولة اختطاف مهمة التآليف من رئاسة الحكومة (التي تعود إلى السنة) أو من خلال تقليص دور مجلس النواب الذي يترأسه شيعي وفق نص الدستور.

وصرح عون خلال لقاء مع رئيس المجلس الدستوري القاضي طنوس مثلث وأعضاء المجلس بان "دور المجلس الدستوري لا يجوز أن يقتصر على مراقبة دستورية القوانين فحسب، بل

# انحناء الحكومة السودانية أمام عاصفة المناهج يقوي شوكة الإخوان

في قضايا أخرى تستدعي تعامله معها بشكل صارم وسريع، ما جعله يواجه غضبا من قوى ثورية، باتت تعتقد في تراجعها أمام ثورة لصالح قوى التطرف والظلام.

وقال المحلل السوداني قصي مجدي، "إن الحقيقة التي كشفتها أزمة المناهج، هي أن تنظيم الإخوان ما زال متغلغلا في المجتمع، وهو أمر لا يبدو مستغربا لأن استمرار التمكين لأكثر من 30 عاما، يصعب محوه بتغيير أشخاص على رأس السلطة، وهناك حاجة لبناء دولة جديدة.

إلى عدم استبعاد قوى إسلامية في السلطة لاحقا، وهو ما يتعارض مع مبادئ الثورة التي ترفض العودة إلى الوراء.



شمائل نور  
الروض للتيار السلفي يؤكد وجود ردة قوية

قصي مجدي  
تنظيم الإخوان حقق انتصارا صامتا في معركة المناهج

وواجه قرار رئيس الحكومة انتقادات واسعة على المستويين الشعبي والسياسي، واعتبرت دوائر عدة أن تدخله بحسب لوقف العمل بالمناهج، كان من المفترض أن يكون

سياسية غير حساسة، وفي مقدمتها السماح لها بالتواجد في المجلس التشريعي المنتظر، في ظل توجهات بعض الحركات المسلحة القريبة من السلطة ولديها علاقات مباشرة مع الحركة الإسلامية، مثل حركة العدل والمساواة، إلى جانب سعي بعض العسكريين في مجلس السيادة للانفتاح بشكل أكبر عليها.

وليس من المستغرب، أن يقود حمودك التقارب مع عناصر إسلامية في ظل سعيه المتكرر لتجسيد دور الشخصية التوافقية، التي تعمل على امتصاص الأزمات وإحداث التناغم بين المكونين المدني والعسكري، حيث تولى منصبه بالتوافق.

وأكد حمودك في قرار تجريد المناهج الجديدة، أن الفترة الانتقالية التي يمر بها السودان، "مرحلة للتوافق حول أسس إعادة البناء والتعمير لسودان يسع الجميع"، في إشارة

نفسه لم يكن يستجيب في الكثير من المرات لضغوط السلفيين، لكن الرضوخ لهذا التيار حاليا يؤكد وجود ردة قوية في كيفية إدارة المرحلة الانتقالية، وكان بإمكان حمودك مراجعة الدوائر المهنية التي تولت عملية التطوير للنقاش، كي لا تأخذ القضية أبعادا سياسية كبيرة.

ويبدو أن الحكومة زاهية باتجاه محاصصة خفية مع قوى سياسية محسوبة على نظام البشير، دون أن تنتمي بشكل مباشر إلى حزب المؤتمر الوطني الحاكم سابقا.

وكشفت لقاءات حمودك مع المجمع الصوفي وهيئة الختمية وهيئة شؤون الأنصار وجماعة أنصار السنة المحمدية ومجمع الفقه الإسلامي للنظر في قضية المناهج، أن الحكومة في طريقها لإسحاح المجال للانفتاح على تيارات إسلامية، ربما تظل برأسها من جديد بعد أن انزوت متأثرة برحيل البشير.

ويربط متابعون بين لقاءات سابقة عقدها حمودك مع قيادات حزب المؤتمر الشعبي (أسسه حسن الترابي)، ورئيس حركة الإصلاح غازي صلاح الدين، ودعوة الحركات المسلحة لدمج أحزاب إسلامية في الفترة الانتقالية، وبين الاجتماع الأخير الذي جمعه بتيارات من أطراف إسلامية مختلفة مناقشة أزمة المناهج، أن توجهه كان عكس التيار الشعبي العام الذي يرفض أي انفتاح على تلك القوى.

ويشير تعامل الحكومة مع أزمة المناهج بهذه الكيفية، إلى أن التقارب القائم بين قوى سياسية وعسكرية موجودة في السلطة، وبين تنظيمات إسلامية ما زالت تحظى بشعبية في أوساطها، قد يفرض المزيد من التنازلات لضمان تحييد قوى محسوبة على التيار الإسلامي، حال وجدت السلطة نفسها في مواجهة الشارع الراض لتوجهاتها الحالية.

ولا يخلو الأمر من إمكانية الاستعانة بعناصر تلك التنظيمات في مواقع

الخطوط - قدمت الحكومة السودانية هدية مجانية لجماعة الإخوان المسلمين، بعد أن جمدت العمل بمقررات دراسية جديدة، واستجابات لضغوط مارستها قوى محسوبة على نظام الرئيس محمد الأمين التوم، إرجاء اتخاذ أي قرار على خلفية تجريد المناهج إلى حين رد رئيس الحكومة على مذكرة دفع بها لتوضيح قراره الأخير.

ويقول مراقبون، إن حمودك منح تنظيم الإخوان فرصة ثمينة للتشكيك في أي خطوات من شأنها التعامل مع إرث البشير الفكري والاجتماعي، وتحويلها إلى قضية سياسية ودينية، تمكن من جذب فئات عديدة لم تلت حظها من التعليم، لتكون وقودا في معارك مع السلطة مستقبلا.

وأوضحت المحللة السياسية السودانية شمائل نور، أن خطورة التجريد تكمن في أن حمودك استجاب لضغوط التيار السلفي، والذي يخوض معارك عديدة في وجه كل محاولة تغيير حقيقية، ما يهدد بانعكاسات سلبية على تعامل السلطة مع قضايا الحريات. وأضاف لـ "العرب"، أن نظام البشير

واعتبر مجمع الفقه الإسلامي، الذي قاد الحملة ضد رئيس المجلس القومي للمناهج عمر القرائ، بمشاركة تنظيمات دينية وسياسية محسوبة على نظام البشير، تجريد المناهج الجديدة خطوة مهمة في الطريق الصحيح، وواد الفتنة الدينية والاجتماعية.

وأمام انحناء الحكومة، وجد القرائ نفسه مضطرا لتقديم استقالته، وحمل خطاب استقالته مساء الخميس، انتقادات قوية لها، حيث قال فيه "رضخت لضغوط فلول النظام المدحور، وسلمت الثورة لقمة سائغة لفلول النظام البائد وقوى الهوس الديني والتطرف الأعمى".



انتصار للحركة الإسلامية

# التوترات العسكرية تجبر إثيوبيا على المضي في ترسيم الحدود مع السودان

والأربعاء، اتهمت إثيوبيا السودان بـ"انتهاك الاتفاق الموقع بين البلدين عام 1972 بشأن القضايا الحدودية، وذلك بغزو الأراضي الإثيوبية".

وفي 31 ديسمبر الماضي، أعلن وزير الخارجية السوداني عمر قمر الدين في مؤتمر صحفي، سيطرة جيش بلاده على كامل الأراضي الحدودية مع إثيوبيا.

ومنذ نحو 26 عاما، تستولي عصابات إثيوبية على أراضي مزارعين سودانيين في منطقة الفشقة (شرق)، بعد طردهم منها بقوة السلاح. وتتهم الخرطوم الجيش الإثيوبي بدعم هذه العصابات، لكن أديس أبابا تنفي ذلك.

الإثيوبية أسمر، حيث من المرجح أن تركز على المشكلة الحدودية. ولطالما اتهم السودان إثيوبيا بالمماطلة في مفاوضات ترسيم الحدود، الأمر الذي تنفيه الأخيرة، ويقول مراقبون إن الأوضاع الميدانية الأخيرة من شأنها أن تشكل حافزا ل كلا الطرفين للذهاب قدما في خطوة الترسيم، وإلا فإن نتائج استمرار هذا الملف مفتوحا قد تكون وخيمة.

وفي عام 2013، عقدت اللجنة العليا الخاصة بالحدود بين البلدين، الجولة الأولى بالعاصمة الإثيوبية أديس أبابا، لبدء ترسيم الحدود، غير أنها لم تصل إلى نتائج تلقى قبول الطرفين.

الخرطوم - بحثت الخرطوم وأديس أبابا الجمعة، ترتيبات لانعقاد جولة ثانية لترسيم الحدود بين البلدين، بعد ثماني سنوات من انعقاد الجولة الأولى.

يأتي ذلك في ظل توتر تشهد المنطقة الحدودية منذ أسابيع، آثار مخاوف من انفجار الوضع العسكري بين الجانبين.

وجرى لقاء بين وكيل وزارة الخارجية السودانية محمد شريف، والسفير الإثيوبي لدى الخرطوم بيلتال أميرو، لبحث انعقاد الجولة بالتزامن مع بدء نائب رئيس مجلس السيادة بالسودان محمد حمدان دقلو "حمديتي"، زيارة إلى العاصمة